# الجمهورية التونسية

**مجلس نواب الشعب**

## تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

***حول***

## مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي

## (2018 / 70)

**تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 09 / 10 / 2018**

**الوثائق المرفقة بالمشروع:**

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** عقد القرض.**

**تاريخ انتهاء الأشغال:** 06 مارس 2019

**رئيس اللجنة:** المنجي الرحوي

**نائب الرئيس:** الهادي بن ابراهم

**مقررة اللجنة:** ليلى الحمروني

**المقرر المساعد:** العجمي الوريمي

**المقرر المساعد:** حسام بوننـي

## نظـر اللجنـة

| لجنة المالية والتخطيط والتنمية |
| --- |
| **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 25 أكتوبر 2018** |
| **جلستي اللجنة:**<br>27 و28 فيفري 2019<br><br>**القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين<br>( 08 مع و01 محتفظ و01 ضد)<br><br>**تاريخ إنهاء الأشغال:** 06 مارس 2019<br><br>**رئيس اللجنة:** منجي الرحوي<br><br>**المقررة:** ليلى الحمروني |

**ـ تقديم المشروع:**

في إطار تفعيل مبادرة "الشراكة من أجل الاستثمار" بين تونس وألمانيا التي تم إطلاقها بتاريخ 12 جـوان 2017 بمناسبـة إبـرام إعـلان النوايـا المشترك بين البلديـن، تمّ بتاريـخ 11 جويلية 2018، التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ مليون أورو (ما يعـادل حوالـي 300 م.د) لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي (المرحلة الأولى).

**أهداف البرنامج:**

يهدف البرنامج الذي تتولى الإشراف على تنفيذه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، إلى دعم مسار الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي لا سيما فيما يتعلق بإعادة توازنات المالية العمومية وتعزيز نشاط السوق المالية وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل وتطوير مناخ الاستثمار الخاص بصفة عامّة، وهي عوامل أساسية لدعم النمو وخلق مواطن الشغل على المدى المتوسط والبعيد.

**مكوّنات البرنامج:**

تتمثل مكونات البرنامج في تنفيذ أحد عشر (11) إجراء محددة ضمن مصفوفة الإصلاحات المضمنة بالاتفاقية المفصلة لعقد القرض (أنظر الوثيقة).

وقد تمّ الاتفاق بين الطرفين على اعتماد ثمانية (8) إجراءات كشرط لصرف اعتمادات القرض تتوزع بين ستة (6) إجراءات ضرورية وإجراءين (2) اختياريين من ضمن الخمسة إجراءات المتبقية.

وتشمل الإجراءات الضرورية:

1. التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
2. التوقي من الفساد ومكافحته عبر دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

3. دعم استقطاب الاستثمار من خلال التنسيق بين الهيئة التونسية للاستثمار والوكالات القطاعية الأخرى،
4. النهوض بمنظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تطوير جودة المعلومات الائتمانية لتحسين التصرف في المخاطر،
5. إعادة هيكلة القطاع البنكي عبر التفويت في المساهمات غير الاستراتيجية للدولة،
6. إصلاح منظومة الضمان عبر توسيع مجال تدخل الشركة التونسية للضمان وتعصير إجراءات عملها.

وتشمل الإجراءات الاختيارية:

1. تحسين التصرف في الدين العمومي من خلال تحيين استراتيجية الدين على المدى المتوسط،
2. دعم الادماج المالي من خلال اعتماد استراتيجية وطنية تتعلق بالادماج المالي،
3. دعم الاستقرار المالي من خلال تركيز صندوق ضمان الودائع البنكية لحماية المودعين،
4. الإعداد لتركيز بنك الجهات،
5. دعم الادخار الخاص والمؤسساتي بواسطة تطوير النواتج المالية ومزيد تنشيط السوق المالية.

**كلفة البرنامج:**

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بـ 300 مليون أورو موزعة على ثلاث أقساط متساوية (2018 - 2019 - 2020).

**شروط التمويل:**

قرض في شكل دعم للميزانية من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بقيمة 100 مليون أورو بعنوان القسط الأول (سنة 2018).

وتعتبر الشروط المالية للقرض تفاضلية بناء على:

- نسبة فائدة ثابتة: 2,2 % سنويا،
- عمولة تعهد: 0,25 % من المبلغ المتبقي للسحب،
- فترة سداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال.

وهي شروط من شأنها أن تدعم استدامة الدين العمومي وتوفر بعض الهامش للتصرف في المالية العمومية.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

**ثانيا . أعمال اللجنة:**

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 27 فيفري 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.

ولاحظ النواب وجود غموض في توجيه القرض، فهل هو موجه لتمويل برنامج دعم الاصلاحات في القطاعين البنكي والمالي أو لدعم الميزانية، واستفسروا عن التقدم في مسار الاصلاحات في القطاعين المالي والبنكي.

وبعد النقاش، تم الاتفاق على طلب الاستماع إلى السيد وزير المالية لمزيد التوضيح.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 28 فيفري 2019، استمعت اللجنة إلى السيد وزير المالية الذي كان مرفوقا بثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة، قدّم السيد الوزير نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 (تجدون الوثيقة كاملة مرفقة بالتقرير). ثم أوضح أن مشروع القانون يتعلق بقرض لدعم الميزانية ويندرج ضمن المبلغ الاجمالي للقروض المرخص فيه من طرف مجلس نواب الشعب في قانون المالية لسنة 2018.

وأكّد أن الاصلاحات التي سيتم تمويلها في اطار هذه الاتفاقية هي إصلاحات ضرورية للاقتصاد التونسي أعدتها الحكومات التونسية المتعاقبة وتم التوافق حولها مع الممولين، كما أن جل هذه الإصلاحات تم إنجازها بمساعدة المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار التي وضعت على ذمة الحكومة التونسية عدد من خبراء وساعدت في إنجاز الدراسات وقامت بمواكبة ومرافقة مختلف مراحل الإصلاحات.

وتقدم النواب بجملة من الاستفسارات والملاحظات والتوصيات تمحورت حول النقاط التالية:

- استحسن عدد من النواب الشروط الميسرة للقرض،
- مدى تقدم الاصلاحات في المالية العمومية،
- سياسة الحكومة للحد من انزلاق سعر صرف الدينار والتحكم من المديونية،
- ضرورة التركيز على دفع الاستثمار العمومي وخاصة في مجال البنية التحتية وعدم الاقتصار فقط على تحقيق هدف التحكم في عجز الميزانية.
- دعم مشاركة التونسيين في انجاز الاصلاحات لاكتساب الخبرات ونقل التجارب والتكنولوجيا،
- هل أن المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار اشترطت إنجاز الإصلاحات المذكورة من طرف مستثمرين أجانب،
- التوصية بوضع إستراتجية للتفاوض مع شركائنا الاقتصاديين ترتكز على تشريك مختلف الأطراف والاستعانة بالكفاءات التونسية واستغلال مختلف الإمكانيات المتاحة قصد تحسين شروط الاتفاقيات وخاصة في ما يتعلق بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي " أليكا"،
- الاستفسار عن مدى التقدم في اجراءات الترفيع في رأس مال بنك التونسيين بالخارج ***(Tunisian Foreign Bank)*** وهل سيتم المحافظة على الامتيازات الممنوحة للجالية التونسين بعد الترفيع في رأس مال هذا البنك،
- أسباب عدم إدراج المحاسبة ذات القيد المزدوج ضمن الإصلاحات المتفق عليها،

- هل تم خلاص المقاولين ومسدي الخدمات للهياكل العمومية،
- أسباب عدم مواكبة مداخيل القطاع السياحي من العملة الصعبة لتطور مختلف مؤشرات هذا القطاع،
- ضرورة العمل على إجبار المؤسسات السياحية على إمضاء العقود مع غير المقيمين بالعملة الصعبة،
- أسباب تعثر فتح مكاتب الصرف،
- الإشارة إلى أن الإصلاحات الممولة هي إصلاحات مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي،
- نسبة العجز المسجلة تم تحقيقها نتيجة مجهود الاستخلاص وليس لتطور الاقتصاد،
- العمل على تعبئة موارد بشرية لمكافحة ظاهرة التهرب الجبائي،
- ضرورة الترفيع في الأسعار المرجعية لدى الديوانة لمكافحة التهرب والتهريب،
- التأكيد على استعمال أدوات تغطية مخاطر سعر صرف،
- ضرورة احداث وكالة للتصرف في الدين العمومي قصد ضمان حسن التصرف فيه.

وفي ردّه أوضح السيد الوزير أن الإصلاحات المذكورة ليست مفروضة بل تم إعدادها من طرف الحكومات التونسية المتعاقبة وتم التوافق حولها مع الممولين، ومن بين هذه الإصلاحات إحداث بنك الجهات والتصرف في الميزانية حسب الاهداف.

وبالنسبة لسياسة الحكومة في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين، أكد أن الحكومة تعمل على تحسين شروط التفاوض. وفي ما يتعلق بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي " أليكا" أكد أن الحكومة تعمل على فرض تبادل متكافئ خاصة في المجال الفلاحي، وأوضح أن هذه الاتفاقية من شأنها تطوير الفلاحة في تونس وخاصة في ظل ضيق السوق المحلية.

وبخصوص إدراج شروط تمنح الأولوية لإنجاز الإصلاحات المدرجة من طرف المستثمرين الأجانب، أفاد بأن هذا القرض لا يتضمن شروط خاصة.

وبالنسبة للترفيع في رأس مال بنك التونسيين بالخارج، أشار أنه يتم حاليا التفاوض مع شريك استراتجي وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق معه سيتولى بنك عمومي دور الشريك الاستراتيجي.

وعن العلاقة المستقبلية لبنك التونسيين بالخارج مع الجالية، أفاد بأنه سيتم العمل على تحسين نسب الادخار لهذه الجالية في البنك.

وحول سياسة الحكومة للتحكم في انزلاق سعر صرف الدينار أشار إلى أن سعر الصرف يخضع لمعادلة العرض والطلب، والدولة حاليا ليست لها الإمكانية للتحكم في سعر الصرف نظرا لتراجع الاحتياطات من العملة الصعبة. وأكد أن الحل يكمن في النهوض بالاقتصاد الحقيقي عبر حوار تشاركي يمكن من معالجة الإشكاليات التي تعيق الاستثمار.

وبالنسبة للدين العمومي، أكد أن الحكومة تسعى لحسن التصرف في المديونية وخلاص الديوان في الآجال.

وفي ما يتعلق بمكافحة ظاهرة التهرب الجبائي، أشار إلى أن الاجراء الذي تم اتخاذه في قانون المالية 2019 والمتعلق بتوفير قاعدة بيانات لمصالح الجباية تتعلّق بالحسابات البنكية والبريدية سيمكن من مكافحة هذه الظاهرة .

وبالنسبة لتعطل إحداث مكاتب الصرف، أشار إلى أن وزارة المالية قامت بكل الخطوات المستوجبة حيث أصدرت النصوص القانونية المنظمة للقطاع ونظمت دورة تدريبية في الغرض شارك فيها عدد هام من الإطارات، وتبقى مهمة الإحداث من مسؤولية القطاع الخاص.

وبخصوص خلاص المقاولين ومسدي الخدمات للدولة، أكد السيد الوزير أنه تم خلاصهم جميعا.

**ثالثا . قرار اللجنة:**

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

| | |
|---|---|
| **رئيـــس اللجنـــة** | **المقرر المساعد** |
| المنجي الرحوي | العجمي الوريمي |